تحدث عن أموال دفعها ياسر عرفات لشخصيات بارزة في الحكم الأردني.. ومراقبون يعتبرونه تصفية حسابات:

الأردن: توقع جدل عاصف حول مذكرات الجنرال رشيد بخصوص أحداث أيلول ونكرانه لدور الفدائيين في معركة الكرامة

عمان ـ «القدس العربي»:

يفجر الجنرال الأردني السابق نذير رشيد هذه الأيام جدلا من طراز خاص لا علاقة له فقط بمضمون مذكراته الشخصية التي طبعها ونشرها وتمكن من إدخالها للبلاد بعد منعها، ولكن له علاقة جذرية بالسؤال الذي طرح بقوة في الفضاء المحلي بعد مساجلات عدنان أبو عودة الشهيرة مؤخرا وهو سؤال بعنوان: إلى أي مدى يمكن إحتمال الإعترافات التي تتضمنها أو الأسرار التي تكشفها شهادات على العصر الأردني؟ سواء أكانوا من طراز أبو عودة او رشيد او حتى مروان المعشر في وقت لاحق؟

مؤخرا وعلى هامش ما كشفه أبو عودة في محطة الجزيرة ونواياه المعلنة إعداد كتاب جديد عن تجربته في مواقع الحكم الأردني طرحت هذه الأسئلة بعد ان تبين بان الجنرال رشيد وهو شخصية معروفة وشهيرة في التاريخ الأردني الحديث قد إنتهى للتو من إعداد مذكراته التي تخص عقودا من الزمان كان الرجل فيها مؤثرا في صناعة القرار.

وإحتياطا ماطلت سلطات الرقابة على المطبوعات في الأردن ولم تسمح للجنرال رشيد بنشر مذكراته المطبوعة في السوق المحلية لكن هذه المذكرات موجودة الآن بين يدي نخبة واسعة من الإعلاميين والصحافيين والسياسيين الأردنيين وتخضع للإستنساخ ويتبادل الجميع تقريبا الآراء حولها وتثير في بعض حيثياتها ضجة متوقعة ويتوقع ان تزداد حدة كما حصل مع أبو عودة في حال التلاقح العلني بالأفكار والمعلومات والأحداث وهو تلاقح ستصل إليه مذكرات رشيد بكل الأحوال.

وسجل الجنرال رشيد الشخصي يشير الى انه كان مديرا لجهاز المخابرات ووزيرا للداخلية قبل سنوات قليلة، وعن الرجل يتبادل السياسيون العشرات من القصص والحكايات التي تخص الماضي بما في ذلك بعض النوادر.

ورشيد جنرال متقاعد ومتقدم بالسن لكنه صاحب نكتة في الواقع ويعود له كثيرون عند الحاجة لمراجعة حدث او تاريخ وما أخذ على شهادته الحالية قبل حتى تداولها انها خالية من التأريخ الحقيقي والعلمي وتغلب عليها تصفية الحسابات والإتهامية حسب بعض الآراء التي ظهرت حتى الآن.

وخلال اليومين الماضيين تبادل الإعلاميون مع السياسيين بعض الجزئيات المثيرة التي وردت في مذكرات الجنرال رشيد ومنها ما يتعلق بالرئيس المصري جمال عبد الناصر او ما يتعلق بالرئيس الراحل ياسر عرفات لكن الإثارة تتجلى في رؤية الرجل بخصوص أحداث حرب الكرامة حيث ينفي اي دور من اي نوع للمنظمات الفلسطينية المسلحة في هذه المواجهة مع إسرائيل كما يقدم معلومات مثيرة بخصوص علاقات ادارتها حركة فتح وشخصيات رأسماليه فلسطينية في الأردن مع مسؤولين كبار في النظام الأردني من بينهم رئيس الأركان الراحل مشهور حديثة الجازي احد رموز الإنتصار العسكري المتحقق في معركة الكرامة.

رشيد ايضا يتحدث صراحة عن أموال كانت تدفعها حركة فتح لشخصيات عامة ويعرض لرؤيته كشاهد عيان لأحداث أيلول ويتحدث عن الكثير من المحطات الأساسية في التاريخ الأردني المعاصر ويكشف الكثير من الأسرار. وإختار المؤلف إسما مثيرا لكتابه وهو «حساب السرايا وحساب القرايا» واشار الى ان بريطانيا وأمريكا لم تقفا مع الأردن في مواجهات أيلول مع المنظمات الفلسطينية خشية ان يخسر النظام الأردني المعركة لكن الموقف إختلف بعد ان تأكد الغرب بان النظام قادر على المواجهة وحسم الأمور لصالحه كما اشار لبعض الوزراء الذين خافوا خلال الأحداث وعن شخصيات غادرت البلاد او إمتنعت عن الدفاع عن الدولة خشية إنتصار الطرف الآخر في المعركة.

ويتوقع الكثير من المراقبين ان ترفع هذه المذكرات بعد تداول حيثياتها على نطاق اوسع من مستوى النقاش المثير كما ستساهم على الأغلب في إحياء الجدل حول سؤال السماح لنخبة رجال الحكم من القدامى بتقديم رؤيتهم وشهادتهم على الأحداث كما يرونها.

وتأتي هذه المذكرات بعد ان إجتهدت السلطات العليا لإحتواء الآراء المثيرة والإنقسامية الناتجة عن مداخلات عدنان أبو عودة وهو معاصر للجنرال رشيد الذي يشار له شخصيا دائما عند الحديث عن طبيعة تجربة الحكم الأردنية التي تتضمن تعيين شخصيات فكرت في الإنقلاب على النظام او حاولت الإنقلاب في مواقع أساسية في مستويات القرار.

ومن هنا يفترض ان تكون الأيام القليلة المقبلة حافلة بالنقاش الصاخب الذي يتسبب به الجنرال رشيد وهو ينهي حياته المهنية بكتاب مثير بدأت الكثير من النخب بتبني مضمونه لإنه يتناسب مع طروحاتها فيما بدأت نخب اخرى بمهاجمته لإنه يتعاكس مع توجهاتها.

وسبق لصحافيين كبار ان طالبوا الحكومة بالإفراج عن مذكرات الجنرال رشيد المقموعة ودافعوا عن حقه في رسم الذاكرة الأردنية كشاهد عصر كما يريد، كما عبرت عدة أقلام عن شغفها برؤية قدامى المحاربين والسياسيين والحكام يتلون على الأجيال شهاداتهم فيما حصل مع اجدادهم وآبائهم.

وفي الواقع لا يهتم قطاع الشباب في الأردن بمثل هذه المذكرات ولا تشمل إهتمامات ما يقارب 65 % من الشعب الأردني الإطلاع على الأحداث كما يرويها رشيد او أبو عودة او غيرهما ويبقى الإهتمام بالتالي محصورا بطبقة السياسيين وبعض الصحافيين الذين يجدون في مثل هذه المذكرات موضوعا للإثارة أحيانا وللتسلية في أغلب الأحيان.

وبعد ما حصل مع أبو عودة وما يمكن ان يحصل مع الجنرال رشيد يتساءل المراقبون عن ما يمكن ان يحصل مع الدكتور مروان المعشر الذي يعكف على إعداد كتاب مهم ومثير باللغة الإنكليزية لا علاقة له بالمذكرات الشخصية، إنما يعرضه المؤلف كمنتج علمي يتضمن الكشف عن كواليس ما كان يحصل أردنيا وإقليميا وعربيا وبدون ذاكرة إنتقائية في آخر 15 عاما على الأقل.

ومروان خلافا للجنرال ولأبو عودة قد يتجنب عرض آرائه او التطرق للقضايا الجدلية بل سيقدم على الأغلب وجبة معلومات شهية وبطابع تحليلي يفيد مراكز التحليل الإستراتيجي وسيقدم جهدا على النمط الغربي رافعا شعار «أردني يكتب عن الحدث الأردني» وبلغة علمية وهو ما لم يحصل فعلا في الماضي.

وحتى الآن لا يمكن تحديد طبيعة ردود الأفعال بعد صدور شهادة مروان المعشر كبحث علمي يتحدث عنه الرجل علنا الآن وترعاه مؤسسات نشر دولية لكن قرب المعشر من أهم مواقع القرار خلال السنين التي اعقبت تحول عام 1989 يجعله في موقع قادر على كشف الأحداث خصوصا وانه سيتحدث عن المفاوضات وعملية السلام وإجتماعات الجامعة والقمم العربية وعن الإصلاحات والحوارات مع الأمريكيين كما سيتحدث عن فترة مرض الملك الراحل حسين بن طلال وفترة عمله كسفير في واشنطن وتل أبيب وكوزير للخارجية.

عدنان أبو عودة

نذير رشيد

مروان المعشر

رئيس جامعة الأزهر يشيد بالمذهبين الجعفري والزيدي ويحذر من محاولات إسرائيل استخدام الشيعة لإثارة الفتنة لحسابها

جمال مبارك يرسم صورة حقيقية لأوضاع مصر الخطيرة .. وتحذير من ظاهرة نفاق رجال الأعمال للإخوان المسلمين

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس عن استقبال الرئيس مبارك، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس وزراء سنغافورة، ورئاسة جمال مبارك اجتماع المجلس الأعلى للسياسات بعد تشكيله الجديد، واستمرار عمليات القتل في العراق وهو ما يثير أحزاننا على أشقائنا العراقيين شيعة وسنة وما أصابهم ويصيبهم من مصائب يومية، ومقتل عدد من الجنود الأمريكيين وموافقة اللواء حبيب العادلي على منح الجنسية المصرية لـ146 من أبناء المصريات المتزوجات من غير المصريين وانتخابات التجديد الثلثي اليوم، الجمعة، لأعضاء مجلس إدارة نادي القضاة، وتجديد حبس 29 من الإخوان المسلمين، وعدم السماح لعدد من قياداتهم من السفر للأردن لحضور احتفال بمرور مائة عام على مولد مؤسس الجماعة المرحوم حسن البنا، والسماح لعدد من أعضاء مجلس الشعب منهم بالسفر، وإحالة عدد من طلاب الجماعة بالجامعات للتحقيق بسبب مخالفاتهم القانونية بإقامة اتحاد غير شرعي، وظهور شروخ في سقف مترو الانفاق بالقاهرة في محطة السادات ـ التحرير، ورسالة الأستاذ محمد حسنين هيكل التي نشرتها «المصري اليوم» أمس لنقيب الصحافيين جلال عارف وانفرد بها رئيس تحريرها مجدي الجلاد، والتي أخبر هيكل فيها جلال بأنه تقرر نقل مقر مؤسسة محمد حسنين هيكل للصحافة العربية من مبنى النقابة، بتأجير أحد طوابقها بمبلغ عشرين ألف جنيه كل شهر، وأن يدفع 2,7 مليون جنيه مقدما لمساعدتها على مصروفاتها، وسدد منها نصف مليون جنيه، وقد تنازل هيكل عن مبلغ النصف مليون جنيه لصالح صندوق المعاشات، وكان سبب قراره لنقل المقر أن مشروعه مهني بحت، وأن النقابة تم تسييسها وطفت الجوانب السياسية على المهنية وقال هيكل في رسالته:

«وأنا أريد للمؤسسة موقع درس وفكر وعلم وتأهيل وتدريب والرأي الحر مطلوب وكلنا لنا آراء سياسية ولكن هذه المؤسسة منفصلة عن آرائي السياسية لأن اهتمامها الأول سيكون المهنة».

هذا وكان هيكل قدم وقف مبلغ خمسة ملايين دولار لإنشاء المؤسسة والصرف منها على ريعها، وتم تسجيل المؤسسة واختيار هاني شكر الله رئيس تحرير جريدة «الأهرام ويكلي» السابق مديرا تنفيذيا لها.

وإلى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الإخوان

ونبدأ بالإخوان المسلمين، وتجربة الشيخ عبدالعزيز أحمد رضوان من علماء الأزهر، معهم وحكاها لنا في مقال بـ«الأسرة العربية» بمناسبة مرور مائة عام على ميلاد مؤسس الجماعة، وعنوانه ـ حسن البنا أريج الحق ذائع الانتشار ـ وقد أضحكني الشيخ عبدالعزيز رغم أني في حالة نفسية لا ينفع الضحك في علاجها، قال:

«وتخرجت في الأزهر عام 1964م وعينت بمركز المحمودية بحيرة واعظاً بها فتلقاني الإخوان فيها بالحب والتقدير الذي ليس له مثيل، وقد أخبروني أن هذه المدينة عاش وتربى فيها الإمام الشهيد وهذا منزل أستاذه الشيخ محمد زهران وقالوا: إن للإمام الشهيد في هذه المدينة والموكل بذلك أحد تلاميذ الإمام الحاج أحمد الطباخ وعرفت الحاج أحمد تاجر الأقمشة المواجه دكانه للمسجد الكبير ومتجره ليس به عداد كهرباء وبه أمهات كتب العلم بجانب الأقمشة، وإذا جاءه زبون يبيع له بدون فصال ويصلي الفجر في المسجد ويفتح المتجر وينخرط في تلاوة القرآن ويظل يتردد بين المسجد والدكان حتى يصلي العصر ثم يغلق الدكان ولا يفتحه إلا في اليوم التالي، ولهذا السبب هو لا يحتاج إلى إنارة ولا كهرباء، وأشار تلاميذ الإمام لي على «أحمد السكري» وقد انشق على الإمام الشهيد وضايقه فترة وانضم إلى حزب الوفد وقالوا لي: إنه كان يثير القلاقل والمشاكل للإخوان، وتتبعت هذا الرجل فوجدته لا يصلح ولا يجوز أن يكون من الإخوان أبدا فقلت للجميع: كيف كان هذا الرجل سكرتيرا أو نائبا للأستاذ الإمام؟ فقالوا: إن سياسته كانت الرفق والملاينة ومحاولة الإصلاح، فقلت لهم: والله إني أرى أن المصيبة لم تأت إلا بسبب أمثال هذا.

ثم بعثني الأزهر إلى أفغانستان سنة 1976م وأثناء إقامتي بها حدث الانقلاب الشيوعي بقيادة «نور الدين تره كي» فوجدت الشيوعيين يشنون حملة ضارية على طلبة وأساتذة كلية الشريعة بكابول ويعلنون حملة صاخبة على المعارضة يتهمونها بأنها من إخوان الشياطين، نفس الاسم الذي كان يطلقه جوقة عبدالناصر على الإخوان المسلمين، فقلت: سبحان الله، هاهم الإخوان المسلمون في كل بلاد العالم دعوة مؤثرة ولها أنصارها.

ألم أقل لكم: إنه أريج الحق ذائع الانتشار للإمام الشهيد حسن البنا؟!».

وقلت، أضحكني الشيخ، بسبب جهله رغم أسفاره الكثيرة في الخارج عندما قال ان جوقة خالد الذكر كانوا يطلقون على الإخوان اسم الإخوان الشياطين، وتبعهم فيها الشيوعيون في افغانستان، ولو كانت لديه ذرة من معلومات وهو يكتب عن حسن البنا من قبل اغتياله لما قال ذلك، لأن الوصف كان لعملاق الأدب العربي المرحوم عباس محمود العقاد قبل ثورة يوليو، بالإضافة إلى أن الأحزاب الإسلامية الأفغانية ليست فروعا للإخوان، وأضحكني أيضا بجهله وهو يستنكر قبول البنا المرحوم أحمد السكري في الجماعة، لأن السكري كان وكيلا للجماعة، وليس نائبا أو سكرتيرا للبنا.

أما الأهم فهو اعترافه بحرية حركته مع الإخوان في مدينة المحمودية عام 1964، وهو ما ينسف كل ادعاءاتهم التي حاولوا بها تصوير فترة حكم خالد الذكر بالسواد ومحاربة الإسلام في شخصهم، وأنا هنا لا أدافع عن أخطاء عديدة ويستحيل قبولها حدثت مع بعضهم عام 1954 بعد فشل محاولة اغتيال عبدالناصر، لكن الحقيقة وبالوقائع والأرقام واعترافاتهم المكتوبة، أن غالبية من تم القبض عليهم وسجنهم بدأ النظام يفرج عنهم بعد حوالي عام ويعيدهم إلى وظائفهم الحكومية، ويسمح لهم بالعمل كدعاة، والذين ظلوا في السجون هم الذين صدرت ضدهم أحكام.

ومن يراجع مذكرات الشيخ يوسف القرضاوي وغيره سوف يتأكد من ذلك، وعندما تم اكتشاف أمر تنظيم المرحوم سيد قطب بالصدفة عام 1965، عادت موجة الاعتقالات، وعند وفاة خالد الذكر لم يكن في السجون إلا مائة وثمانية عشر من المحكوم عليهم في قضية 54، 65 وهم الذين أفرج عنهم الرئيس الراحل أنور السادات ـ عليه رحمة الله ـ ونتحداهم أن ينشروا الأرقام، لا أن يطلقوا عبارات غير مفيدة من نوع عشرات الألوف، وتحويل مصر لسجن كبير.

ونترك الشيخ عبدالعزيز ومعلوماته القيمة، التي أضحكني بسببها رغم سوء حالتي النفسية، إلى وزير الأوقاف أو الجنرال زقزوق، كما سماه في نفس العدد زوج شقيقتي الدكتور حلمي محمد القاعود بقوله عنه وقد ضاق صدره به:

«يأبى معالي وزير الأوقاف إلا أن يجذب إليه الأضواء دائما بصورة وأخرى، وكأنه يقول للسلطة: أنا هنا، أنا معكم، أنا لا أفرط في خدمتكم، ولو جاءت على حساب القيم والتقاليد الإسلامية التي تعارف عليها المسلمون منذ عرف الناس الإسلام واعتنقوه وآمنوا به! ومن ذلك ما فعله صاحب المعالي ليلة الأوبرا مساء الثلاثاء: السابع عشر من رمضان المبارك 1427هجرية ـ ذكرى غزوة بدر الظافرة ـ فقد استخدم لغة لا تليق بالوزراء وكبار رجال الدولة، أهل العلم، حينما قال ببساطة شديدة: «إحنا بنيجي في الهايفة ونصدرا»، وقال أيضا ببساطة شديدة: «يعتقد البعض أنه طالما صلى وصام وحج ولبس الجلابية البيضاء والطاقية الشبيكة و«الزنوبة» بقي مقبولا عند الله، وأصبح الكل في الكل»! صار معاليه يتألى على الله وكأنه أمسك مفاتيح الجنة والنار بيديه الوزاريتين ونسي أن الأعمال بالنيات، وأن رحمة الله تسع السموات والأرض ومن فيهن، ونسي معاليه أن يستخدم لفظة أخرى غير لفظة «الزنوبة» التي هي تدليل لاسم «زينب» ابنة الإمام علي الذي كرم الله وجهه، ولها منزلتها ومكانتها في نفوس المسلمين السنة قبل الشيعة ويريد البعض ان ينال باستخدامه اسما لشبشب يداس به على الأرض امتهان امتنا ودينها وأهل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ!

نهرت الشيخ الذي سألك عن خطبة الجمعة وهددته، قائلا: «منابر المساجد ليست للكلام في السياسة وإذا فعلت ستتلقى جزاءك مني! وحسابك معايا عسير! وإذا خرجت عن «المنهج الصحيح؟! سأوقفك عند حدك!» تمارس الإرهاب يامعالي الوزير ضد إمام مسجد لا حول له ولا قوة وتهدده أمام الآخرين ليكون أمثولة ورادعا لهم وفي الوقت نفسه تسمح لنفسك بمهاجمة الذين أيدوا المقاومة الإسلامية المنتصرة في جنوب لبنان».

وبصرف النظر عن الرتبة العسكرية التي منحها زوج شقيقتي لوزير الأوقاف، فالملاحظ هو العنف والتهديد الذي أصبح يتصف به كلام الوزير في بعض الأحيان، وكذلك الاستخفاف في أحيان أخرى، رغم أنه من العلماء.

وكذلك الحال بالنسبة للمفتي الدكتور علي جمعة الذي استخدم تعبير تصفية جسدية وعنفه في الردود، ولم يعد الأمر مقتصرا على شيخ الأزهر وحده، وهو الدكتور محمد سيد طنطاوي، وهي ظاهرة تدل على تدني مستوى الحوار حتى بين كبار علماء الأمة من أنصار النظام، وهي في رأيي أحد أدلة مرحلة الانهيار التي يعيشها.

وسأكتفي اليوم بهذا القدر بالنسبة للإخوان، بعد أن أغضبوني لنشرهم قصيدة تهاجم رئيسنا، رفضت قراءتها، حتى أعطي نفسي فرصة للتفكير ان كنت سأشير إليها أم لا، وفي الأغلب الأعم، لن أفعل.

أما ما سأفعله الآن، فهو احضار من يحسنون الرد عليهم واحراجهم احراجا عظيما مثل زميلنا محمد الشبة رئيس التحرير التنفيذي بجريدة «نهضة مصر» الذي حاصرهم يوم الأربعاء في بابه ـ شوية حرية ـ بقوله:

«كل تيارات المعارضة في مصر، يمينية وليبرالية ويسارية تدين اعتقالات الإخوان وترى أن مكانهم الطبيعي داخل العملية السياسية وعلى مائدة الحوار الوطني ومع ذلك فلا يلاحظ أحد أنهم أصدروا بيانات أو احتشدوا ضد اعتقال أعضاء في كفاية أو من المدونين الشباب أو يساريين من جماعة رفعت السعيد، ولم نسمع للإخوان رأيا في قضايا الاعتداء على البيئة أو حرية العمل السياسي لبقية الأحزاب في الجامعات ولا في الدعوة لتوحيد الأذان في المساجد ولا في الفوضى العارمة التي تثيرها زوايا ومساجد بير السلم التي يحتل منابرها مدعون لا دعاة يدافعون عن الوهابية والتطرف ويطالبون بقتل الشيعة والبهائيين!! وباعتبارهم جماعة مدنية مستنيرة ذات مرجعية إسلامية معاصرة ـ كما قال مؤخرا أحد قادتهم ـ فنحن لا نلحظ لهم مشاركة برأي وموقف من مسائل عامة وخطيرة تمس الجماعة المصرية الوطنية كلها مثل احراق الأزهر أو إصلاح الكنسية أو تمثيل الأقباط والمرأة في البرلمان، والإخوان يعتمدون الآن تكتيكا سياسيا ينتهز فرصة ضعف الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى، إن جماعة الإخوان إذا واصلت اختفاءها وراء الشعارات الدينية واكتفت بالمواقف العامة الغامضة وظلت تراهن على العاطفة الدينية للبسطاء مكتفية بأن «الإسلام هو الحل» فإنها نفسها لن تكون حلا في يوم من الأيام!!».

وإلى أحد تعليقي «أهرام» الأربعاء وتحذيره للإخوان بقوله:

«منذ أن عرف المجتمع المصري نشأة النقابات العمالية والمهنية كانت مهمتها الدفاع عن مصالح العمال ومطالبهم وحقوقهم المشروعة ولم تعرف هذه النقابات أبدا أي محاولة للخروج على الشرعية أو القانون ومعروف للجميع أن عمال مصر كانوا دائما في طليعة فئات المجتمع احتراما للشرعية والقوانين بعيدا عن الانحياز السياسي أو الديني وكانت هذه النقابات ـ وهي تحترم القانون وتطبقه ـ تعرف جيدا أن تحقيق مصالح العمال يتم في ظل الاستقرار أما أن يأتي طرف ما ـ أو جماعة ما ـ لتلعب في الظلام لضرب استقرار المجتمع فهذا ما لن يقبله العمال أبدا، ولا يتصور أحد مهما اشتط به الخيال أن عمال مصر من السذاجة بحيث يستغلهم هذا الطرف أو ذاك لتحقيق أهداف سياسية خبيثة وهدامة».

والى رجال الأعمال الذين اصبحت قطاعات منهم تغازل الإخوان كما أخبرنا بذلك زميلنا وصديقنا رئيس تحرير مجلة «المصور» عبدالقادر شهيب بقوله:

«ربما نفهم أن ينافق بعض السياسيين الإخوان المسلمين أو يتمسحوا بهم، ولكننا لا نفهم أن ينافق أو يغازل بعض رجال الأعمال الإخوان المسلمين، صحيح أن الإخوان الذين لم يفصحوا عن برنامجهم الاقتصادي من أنصار اقتصاد السوق، ولكنهم مثل بقية الجماعات السلفية التي انتشرت في البلاد العربية تميز في أعمال البزنس والأنشطة الاستثمارية والمصرفية بين أعمال شرعية «تتماشى مع الشرع» تحظى بالدعم والحماية وأخرى غير شرعية «مخالفة للشرع» لا تحظى بمباركة الدين ويتعين التخلص منها ومطاردة من يمارسونها!، وهذا يعني أن هناك من يغازل أو ينافق من ينبذه ويرفضه ولا يحترمه بل يكفره!

ومع ذلك فقد انتشر في الفترة الأخيرة غزل ونفاق بعض رجال الأعمال للإخوان، وظهر ذلك جليا في الدفاع الحار عن الإخوان وعن أفكارهم وممارساتهم وأعمالهم سواء في صحف خاصة ومنتديات وندوات ومؤتمرات وتجمعات تجمع بين عناصر من الإخوان وبعض رجال الأعمال، وظهر ذلك أيضا في مساندة عدد من رجال الأعمال للإخوان في الانتخابات، سواء بالتمويل أو الدعاية لهم والترويج لأفكارهم ولشعاراتهم الغامضة التي لا تفصح عن نواياهم الكاملة التي يضمرونها للمجتمع إذا ما تمكنوا من الوصول إلى السلطة، ولعل هذا السبب هو الخوف من أن يفاجأ رجال الأعمال هؤلاء ذات يوم بوصول الإخوان إلى الحكم.

ولذلك، وتحسباً لهذا اليوم الذي يخشونه يضطرون إلى نفاق وغزل الإخوان ليقوا أنفسهم إذا ما حدث ذلك من أية إجراءات عدائية قد يتخذها الإخوان ضدهم وضد أعمال أنشطتهم الاستثمارية أو التجارية».

شيعة وسنة

وإلى معركة الشيعة في مصر، وما ينشر ويقال عن محاولات من الشيعة لاختراق مصر، ونشر الفكر الشيعي وتوزيع كتب بشكل كثيف وتحركات سياسية لبعض العناصر، وقد نشرت جريدة «المسائية» اليومية الحكومية يوم الأربعاء، تصريحات لرئيس جامعة الأزهر الدكتور أحمد الطيب أثناء لقائه مع وفد من جريد «زود دويتن تسايتونغ» الألمانية نقلته زميلتنا ايمان عبدالرحمن جاء فيها:

«الجامعة تقوم بتدريس المذهب الشيعي جنبا إلى جنب مع المذهب السني، وأن هناك من يحاول إشعال الفتنة بين المسلمين والنصارى وبين النصارى بعضهم البعض وبين المسلمين فيما بينهم وذلك لتحقيق مصالح سياسية خاصة. أن الفروق بين المذهب الشيعي والمذهب السني بسيطة وتتعلق أساسا بمسألة الخلافة والإمامة ولم تبلغ الحدة الموجودة بين المذاهب المختلفة في الأديان الأخرى، الإسلام واحد وليس فيه تعدد والسنة والشيعة إسلامهما واحد وأن المذهب الإمامي والجعفري والزيدي هي أقرب المذاهب لأهل السنة وأحيانا يؤخذ بها في دار الافتاء المصرية، أن الكتيبات التي انتشرت في الشارع المصري مؤخرا وتدعو لاعتناق الشيعية قد تكون مؤامرة من جهات أخرى لخلق الفوضى في الشارع المصري كخطة للسيطرة على الشرق الأوسط من جديد، وهو مخطط شيطاني كبير بدأ بضرب بعض الدول الإسلامية مثل العراق ولبنان ومحاولة ضرب الكيانات القوية بالمنطقة كمصر وذلك كله لخدمة مصالح إسرائيل، أنه لا يعرف شيعة مصريين وأن الشيعة ماهي إلا فرقعة سياسية أو إعلامية وكون الأزهر يقوم بتدريس المذهب الشيعي لا يعني انه تشيع علما بأن أهل مصر يحبون آل البيت كالشيعة مشيرا إلى اتفاق السنة والشيعة في سائر العبادات والتشريعات الإسلامية والأعياد وغيرها».

وفي نفس اليوم انقض زميلنا وصديقنا جمال بدوي في عموده بـ«الوفد» ـ كلام في العضم ـ ضد محاولات فرق من الشيعة اختراق مصر رغم فشل كل المحاولات التاريخية السابقة وأضاف:

«هذه الحقائق التاريخية غابت عن أذهان دعاة التشيع الحديث ولاح لهم أن مصر باتت مهيأة لقبول نظم سياسية تساند فكرة التوريث، وأغراهم على ذلك تلك الفورة الإعلامية التي تصاحب حركة تعديل الدستور، والجدل الذي يدور في البلاد حول أصلح الطرق نحو الإصلاح السياسي وشجعهم على دخول هذا المعترك تلك الفوضى التي نجمت من ظهور جماعات إسلامية تستمد أفكارها من منابع مشبوهة، وتمد جذورها إلى فرق قديمة خيل الينا أنها اندثرت وطواها تيار التاريخ، فإذا بها تحيا من جديد وتلبس لبوسا عصريا وتتكلم بلسان عربي ولكنها تنطوي على افكار منقرضة.

وجاء احتلال العراق فرصة لانطلاق تيار التشيع ليشكل ضغطا على دول الخليج التي تضم تجمعات شيعية تملك المال والنفوذ والصحف ومقاعد المجالس الشورية والنيابية، وتقترب الموجة نحو مصر يساعدهم على ذلك اتساع رقعة دعاة التشيع في مصر خلال الثلاثين عاما الماضية، وصارت لهم مواقع ومراكز وأصوات عالية في الصحف والقنوات الفضائية، ووجدوا في النظام السياسي القائم الآن في مصر فرصة لبث دعوتهم وإعادة مصر إلى الحوزة الشيعية، وإحياء الحلم القديم وهو إقامة الدولة الشيعية الكبرى التي تضم العراق ودول الخليج وسورية ولبنان، ومن وراء كل هؤلاء دولة إيران التي صارت على مشارف انتاج القنبلة الذرية، وترفع لواء الزعامة لكل أنصار التشيع».

معارك الأقباط

وإلى معارك أشقائنا الأقباط، التي أشعلها من جديد مؤتمر ـ رؤية علمانية في الاشكاليات الكنسية ـ وتحقيق زميلنا أحمد السعداوي بمجلة «آخر ساعة» الذي جاء فيه:

«بدأت العديد من الاتهامات تتبادل بين القائمين على تنظيم مؤتمر العلمانيين وبين من لم يشاركوا فيه وبدأت بوادر حرب طاحنة بينهم تطفو على السطح.

فأكد المحامي ممدوح نخلة اعتزامه عقد مؤتمر للشباب والشعب القبطي عقب انتهاء مؤتمر العلمانيين لتوضيح ـ على حد قوله ـ الدور الذي يلعبه الكاتب والمفكر القبطي كمال زاخر موسى وحسب ما ذكره نخلة فمن المقرر أن يتحدث في هذا المؤتمر المناهض لمؤتمر العلمانيين عن دور الاكليروس داخل الكنيسة والعلمانيين وأن المؤتمر سيكون أشبه بشكل المحاضرات أكثر من المناظرة لرجال الدين ومن المقرر أن يكون القمص مرقص عزيز خليل والقمص صليب متى ساويرس عضو المجلس الملي العام من المشاركين في هذا المؤتمر من رجال الدين.

أما الكاتب والمفكر القبطي كمال زاخر موسى فعلق على رغبة ممدوح نخلة بعقد مؤتمر عقب مؤتمر العلمانيين «رؤية علمانية في الإشكاليات الكنسية» بأن ذلك يعد دليلا على أننا نجحنا في تحريك الشارع القبطي مشيرا إلى أن مشاركة بعض المفكرين الإسلاميين في المؤتمر مثل د. نبيل عبدالفتاح وأسامة الغزالي حرب يرجع لكونهما يمتلكان خبرة في الحديث في قضايا المواطنة.

ومن ناحية أخرى تحفظ الكاتب والمفكر رفيق حبيب على فكرة محاولة إصلاح الكنيسة من الخارج لأن أي عمل مواز للكنيسة من خارجها لن يكون مؤثرا وتأثيراته السلبية ستكون أكثر من الايجابية لكنه قلل من فرضية أن يكون القائمون على المؤتمر قد قصدوا عقده بالتزامن مع الاحتفال بعيد جلوس البابا.

يأتي هذا في الوقت الذي صرح فيه الكاتب والمفكر القبطي جمال أسعد بأنه كان من المفترض أن يشارك في المؤتمر بناء على اتصال تلقاه من كمال زاخر طالبه بتحضير عدد من الأوراق البحثية للمشاركة بها في المؤتمر ولكنه فوجئ بعد ذلك بأن هناك حججا واهية من كمال زاخر بأن المؤتمر سيكون المشاركون فيه من داخل القاهرة فقط، مضيفا أن هذا كله لا يهمه في شيء، وأردف قائلا: كنت أول من كتب في الإصلاح الكنسي منذ عام 1991 وأنا الذي استقطب كمال زاخر إلى هذه الموضوعات الإصلاحية عندما طرد من مجلة مدارس الأحد، وأنا من ساعده على عودته للكتابة مرة أخرى في جريدة «الشعب» ومن بعدها انخرط في العمل السياسي من خلال حزب العمل وأعتقد أن سبب عدم مشاركتي في المؤتمر هو محاولة كمال زاخر البحث عن وجود كنسي من رجال الدين في محاولة منه لايجاد مصداقية للمؤتمر وهو ما دفعه لزيارة الانبا مرقص أسقف شبرا الخيمة. ويقول أسعد ان مؤتمر العلمانيين لن يأتي بجديد وأوراق المشاركة عادية فكل هذه القضايا التي نوقشت وستناقش تمت مناقشتها قبل ذلك، وبالتالي لا أمل في أن يؤثر المؤتمر أو يحقق الهدف المرجو منه ولن يكون له تأثير مباشر على القيادة الكنسية وهذا ما جعلني غير متحمس للمؤتمر فالمؤتمر تحصيل حاصل مع تقديري لكل المحاولات الإصلاحية التي تبذل».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود، و«الدستور» التي واصلت دفاعها عن طلعت السادات واتهمت الجميع بالتخلي عنه، فنشرت تحقيقا أعده زميلانا عمرو بدر وعبدالرحمن عبادي، جاء فيه:

«على عكس ما كان متوقعا لم يتسبب حبس طلعت السادات في حركة معارضة واسعة للقوى السياسية في مصر، الجميع آثر الصمت، الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء البرلمان، لم نشهد مظاهرة تواجه هذا التنكيل السياسي والذي يعرف الجميع أنه سياسي، لم نشهد اعتصاما من نواب البرلمان لم تتبن الصحف المستقلة والمعارضة قضية السادات إلا جريدتي «الدستور» و«صوت الأمة»، لم يدعم أحد طلعت السادات من الجانب السياسي «باعتباره سجين رأي» أو من الجانب الحقوقي «باعتباره مدنيا حوكم أمام قضاء عسكري» وربما نسي الجميع أن السجن «كأس وداير» على الجميع وأن دورته أسرع مما يتوقعون وأنهم ليسوا بمأمن عنها، لم يجد السادات من يدعمه في قضية رأي كان يجب أن تتضافر فيها جهود كافة القوى السياسية، بيان وحيد أصدرته مجموعة من منظمات حقوق الإنسان، وبيانات مقتضبة أخرى أصدرتها بعض المراكز الحقوقية منفصلة، الجميع فضل الصمت والكثيرون تحججوا باحترامهم للقوات المسلحة، وهل يتنافى دعم السادات مع احترام القوات المسلحة؟ هل المطالبة بمحاكمة المدنيين أمام القضاء الطبيعي «وليس العسكري» يقلل من شأن القوات المسلحة؟ هل يستطيع أحد أن يزايد على أحد أصلا في حب جيش بلاده؟».

لا، هذا انكار لحقائق، لأن صحفا كـ«العربي» و«الكرامة»، استنكرت وهاجمت، ولا يجب أن تنسب «الدستور» لنفسها ولـ«صوت الأمة» التفرد بالدفاع عن طلعت، كما دافع عنه الإخوان المسلمون في تحقيق آخر أعده زميلنا عمرو بدر وأحمد بدر جاء فيه:

«حبس طلعت السادات فتح الباب للبحث عن الإهانات التي وجهت لمصالح الدولة ومؤسساتها ـ والتي يعاقب فاعلها بالحبس ليخرج البحث بنتيجة خطيرة وهي أن الاهانات التي وجهت للدولة ومصالحها ومؤسساتها بل ووجهت للقوات المسلحة أيضا كان أبطالها رئيس وزراء مصر ومعه عدد من الوزراء الذين ـ تبعا لأحكام المادة 184 ـ يمكن أن تتم محاسبتهم على هذه الإهانات بل الوصول بالمحاسبة إلى حد قد يهز النظام السياسي إذا ما نظر في إطار حربه على المعارضة ـ ولكن من يحاسب؟! ولتكن البداية من عند رئيس الوزراء السيد أحمد نظيف الذي اعتبره الكثيرون متحدثا بالفطرة ـ اللي في قلبه على لسانه ـ الذي وجه الإهانة الأولى للمصريين أثناء وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2005 عندما أكد في حديث له أن «الشعب المصري شعب غير ناضج سياسيا وأنه غير مؤهل الآن لتحمل الحياة الديمقراطية».

ولم يكتف نظيف بتوجيه الإهانة للشعب المصري بل وجهها إلى البرلمان عندما أقر بأن النواب الحاليين في المجلس قد نجحوا بالتزوير وهو ما تضمنه تصريح